

الاتجار بالمخدرات كتهديد للأمن الإنساني Drug trafficking and human security threat

ناصر عامر¹*

Nacer Amer

¹ المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية (الجزائر)، nacer.amer2015@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2019/11/20 تاريخ القبول: 2019/12/04 تاريخ النشر: 2019/12/18

ملخص:

شكل الاتجار بالمخدرات أحد أهم التهديدات التي تنامت مؤخرا لا سيما وأنه تهديد متعدد الأبعاد والاشكال، رغم أن حقل الدراسات الامنية لم يسلط الضوء بشكل كاف على هذا التهديد إلا أنه فرض نفسه في الدراسات الغربية لا سيما مع ظهور مفاهيم مثل جيوبوليتيك المخدرات واقتصاد المخدرات ودول المخدرات وعلى هذا الاساس سلطنا الضوء في هذا المقال على أحد أبعاد هذا التهديد وهذا البعد التنموي حيث أن الانجاز بالمخدرات شلل تهديد للأمن الانساني والتنمية المستدامة وعليه نتناول في هذا المثال جانب من هاته الجوانب.

كلمات مفتاحية: الاتجار بالمخدرات، الأمن الإنساني، التنمية المستدامة

Abstract:

There has been a steady increase in drug trafficking. Although this threat takes on multiple forms and dimensions, it has not been sufficiently highlighted in the field of Security Studies. However, in Western studies it has imposed itself with the appearance of new concepts such as geopolitics of illegal drug trade, Narc-economics, and countries of illicit drug trade. This article sheds light on one of the aspects of the threat of drug trafficking and development. Such development cripples security and sustainable development.

Keywords: Drug trafficking, Human security, Sustainable development.

*المؤلف المرسل

مقدمة:

إن ظاهرة الاتجار بالمخدرات، ليست ظاهرة جديدة وإنما هي ظاهرة لديها جذور تاريخية ، فبالعودة إلى السياق الدولي فقد عرفت الظاهرة تناميا مطردا في العقود الأخيرة.

إن عملية رسم خريطة توضح جميع جوانب ظاهرة تعاطي المخدرات، في كافة أنحاء العالم، هي ظاهرة تثير الدهشة ، لشدة تنوعها وتشابكها فهي تبدو مهمة رهينة بالبيانات، المستمدة من المصادر الأصلية، التي يقدمها الخبراء في هذا المجال فهي تهين لنا رؤية ثاقبة لطبيعة هذا التنوع ومداه، وتوضح أهمية الاطلاع على المعلومات الأساسية عن المخدرات والمؤثرات العقلية أي المواد الخاضعة للرقابة الدولية، ففي نطاق هذه المشكلة العالمية أي تعاطي المخدرات لا يمكن فهمها إلا في سياقها الاجتماعي أو الثقافي، إذ أن كثيرا ما يشمل جزء من هذا السياق اليوم إحساس الناس بسرعة التغيير البيئي، وبانهيار القواعد، والمواقف وأساليب الحياة القديمة تلك التغييرات تعكس على الفور في ظهور نماذج أخرى لتعاطي المخدرات¹.

كما أن إساءة استعمال المخدرات على نطاق واسع، والمشاكل المرتبطة بها هي ظاهرة عالمية متزايدة التعقيد، ذلك أن العولمة والتنقلات المتزايدة ، وفتح الحدود بين البلدان إثر التغييرات السياسية والاقتصادية ، قد سهلت عملية الاتجار بالمخدرات وتطابقت مع الطلب المتزايد على معظم أنواع المواد الخاضعة للرقابة الدولية ، وتمتع طبقة ميسرة من متعاطي المخدرات، بدخل عال يمكنهم إنفاق على ما

¹ محمد سعيد الحفار ، المخدرات مأساة البيئة العالمية دراسات عالمية مختارة (جامعة قطر ، جوان 1993)، ص. 45.

يسمى بالمخدرات "الترويجية" بحيث أن ذوي الدخل المحدود ،يتوجهون إلى مواد مثل الكراك والكوكايين والاتجار بهما ، بدلا من تعاطيهم للمخدرات المنتجة محليا مثل القنب.

وتجدر الإشارة هنا إن الإنتاج الكبير للمخدرات الذي يناهز 800 طن من الكوكايين والهيريون، تنتجه حفنة من البلدان يدير على المنظمات الإجرامية ،أرباحا طائلة غالبا ما تستعمل في تمويل أنشطة إجرامية أخرى أو حتى سياسية².

وبالعودة إلى تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات سنة 2011 ، الذي نشر عام 2001 وهو العام الذي يوافق مرور 100 سنة ،على اعتماد أول معاهدة دولية لمراقبة المخدرات أي **اتفاقية الأفيون الدولية** التي باتت تعرف باتفاقية عام 1912، ويمكن اعتبار هذه الاتفاقية التي باتت تعرف باتفاقية عام 1912، حجر الزاوية في نظام المراقبة الدولية للمخدرات³.

وقد أقرت الحكومات بتوقيعها على اتفاقية 1912، بأهمية إتاحة المخدرات للأغراض الطبيعية، والعلمية، واعترفت في الوقت نفسه بوجوب حماية الناس من الارتهاان للمخدرات الخطيرة ، وفقدانهم حريتهم نتيجة لهذا الارتهاان⁴.

كما أن النظام الدولي لمراقبة المخدرات، حقق إنجازات هامة في مجال المراقبة الدولية للمخدرات والتي تنهض الآن على ثلاث اتفاقيات دولية لمراقبة المخدرات هي:

1- الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961.

² الشرطة الجنائية الدولية ، نشرة إعلامية للإنتربول حول الاتجار بالمخدرات ، ليون 2009: COM/FS/2009-07/DCO01.

³ الأمم المتحدة ،تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات 2011 ، (فينيا الأمم المتحدة جانفي 2012) ، ص.02.

⁴ المرجع نفسه ، ص:03

2- صيغتها المعدلة ببرتوكول سنة 1972 .

3- اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة 1971 .

4- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات 1988 وقد انضمت كل الدول

تقريبا لهذه المعاهدات.

المخدرات تهديد للتماسك الاجتماعي:

إن تقرير الهيئة الدولية للرقابة على المخدرات لسنة 2011 ، اعتبر أن تعاطي المخدرات غير المشروعة

، هو واحد من أكبر التحديات التي يواجهها العالم اليوم ، فهو مشكلة تعمّ جميع البلدان من أغناها إلى

أفقرها، وجميع الفئات كما تشمل على نحو متزايد جميع فئات الأعمار ، وتؤدي إلى استفحال الجريمة

والفساد والإرهاب ، على المستوى العالمي ، وتدر ثروة خيالية على فئة قليلة ، في حين تسبب أذى لا

حد له للكثيرين فهي تزهق ملايين الأرواح ، وتهدد بقاء المجتمعات في جميع أرجاء العالم⁵

وفي هذا المضمار دائما أصبح نطاق مشكلة المخدرات العالمية ، وتأثيرها يهددان نظم الصحة والتعليم

والعدالة الجنائية ، و الرفاه الاجتماعي والاقتصادي، بل في بعض الحالات النظم السياسية في بلدان شتى

من العالم ، وقد ساهمت وسائل الاتصال الحديثة كالانترنت في توسيع نطاق تأثيرها ورعايتها و

الترويج لها⁶.

⁵ الأمم المتحدة ، مرجع سابق ، ص. 03.

⁶ المرجع نفسه.

ويعتبر التقرير أن المخدرات تهدد الصحة، والأمن، فهو يشير إلى مفهوم تنامي المجتمعات الهامشية المحلية، فهو يشير إلى أن نشوء مجتمعات محلية هامشية، تضافرت فيها عوامل الصراع والعنف، وتعاطي المخدرات والجريمة، والتزهيب وسوء الأحوال الصحية، وضعف التعليم، ومحدودية فرص العمل وانعدامها مطلقا، فكان لها أثر وخيم وأصبحت هي القاعدة العامة بالنسبة لكثير من الأشخاص الذين يعيشون في كنفها⁷.

وبحسب التقرير دائما، فقد أصبح تعاطي المخدرات والاتجار بها، والجريمة المنظمة ظواهر يومية داخل هذه المجتمعات، وهي مناطق تزايدت فيها العراقيل، التي تعوّق قدرة الحكومات الوطنية والمحلية على المراقبة، وأصبحت فيها العصابات الإجرامية، المدججة بالسلاح جيّدة التمويل، تتولى توفير الإدارة المحلية، والتحكم في حياة السكان المحليين، من خلال مزيج من إجراءات الترهيب والمكافأة. بمنافع آنية، واكتست مشكلة المخدرات في أوساط هذه المجتمعات زحما خارقا للعادة، وغالبا ما ينتحر الشباب الذين ترعرعوا في هذه الأوساط وراء ما يلوح على المستغلين من بيع المخدرات والاتجار بها، من علامات الثراء العريض والمكانة الرفيعة⁸.

⁷ الأمم المتحدة، مرجع سابق، ص. 03.

⁸ المرجع نفسه.

ولعل من أهم العوامل التي أدت إلى تنامي ظاهرة الاتجار بالمخدرات استفادتها من مسار العولمة، حيث ساهمت هذه الأخيرة، في نمو الظاهرة الإجرامية ، بما فيها الاتجار بالأسلحة والمخدرات وتجارة البشر⁹

أما على صعيد الأمن ففي الوقت الذي كانت النزاعات ما بين الدول، هي التي تشكل دائما منظومة التهديدات التي يتعرض لها النظام الدولي، فلقد ظهر نمط جديد تمثل في تهديدات داخل الدول ترتبط أساسا بالاتجار بالمخدرات¹⁰ و الأنشطة الإجرامية الأخرى المرتبطة بها.

المخدرات والتحول السياسي والاقتصادي:

لقد اعتبر تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لسنة 2011 ، أن المجتمعات التي تمر بمراحل تحول سياسي واقتصادي ، تشهد تراجعا كبيرا في قوة التماسك الاجتماعي، فعندما تفقد الهياكل السياسية والاقتصادية السابقة سندها، وتنشأ أشكال جديدة من الحكومة ، قد تشعر بعض الفئات الاجتماعية بالعزلة، والانفصال عن المجتمع الكبير، وهذا الإحساس بالاغتراب عن الهياكل الجديدة للحكومة ، قد يؤدي بالأفراد والفئات الاجتماعية ، إلى الانخراط في العديد من ضروب شتى من السلوكيات الضارة بمجتمعهم اهما التهريب و الاتجار بالمخدرات .

إن تفاقم ظاهرة الاتجار بالمخدرات يكون بشكل منسق حيث تقوم عصابات الإجرام الدولية (أو عصابات الإجرام عبر الحدودية) بدور رئيسي في زيادة حدة الظاهرة، من جانب أنها تساهم إسهاما

⁹ Adrian Gheorghe and Liviu Muresan ,*Energy Security International and Local Issues, Theoretical Perspectives, and Critical Energy Infrastructures* (Dordrecht, Published by Springer, 2011), p.25.

¹⁰ Paul D. Williams, *Security Studies : An International* (New York :Routledge, ,2008),p338.

مباشراً في توسيع دائرة سوء استعمالها ، وذلك بتمويل مشروعات زراعتها وإقامة المخابر السرية التي تتولى تنقيتها وتصنيعها ، وتنظم عمليات نقلها من مناطق إنتاجها إلى مناطق استهلاكها ، كما تقوم عصابات الإحرام المحلية في دول الاستهلاك (وجميع دول العالم بما فيها الدول العربية التي تعد حالياً دولا مستهلكة للمخدرات، بالتعاون في ترويجها مع بارونات المخدرات ، أو تجار الموت وأقطاب الجريمة المنظمة الدولية، إذ تتولى هذه العصابات من جانبها استلام هذه المواد لتوزيعها، وفتح أسواق جديدة لتعاطيها وتوسيع دائرة انتشارها.

إن هذه العلاقة المتنامية بين الشبكات الدولية والشبكات المحلية، من جانب اتساع تشكيلة عرضها للمخدرات، والاتجار بها باتت تروّع المجتمع الدولي بسبب ما تشكله من خطورة، تهدد أمن الأقطار دونما تخصيص. وبالعودة إلى مؤتمر الأمم المتحدة السابع 1985 حول الجريمة المنظمة، فقد التزم أعضاء المنظومة الدولية على محاربة المجموعات المنظمة، التي تقوم بتمويل المشاريع الزراعية، وغيرها من الأنشطة غير المشروعة المتعلقة بترويج وتجارة المخدرات المؤثرات العقلية.¹¹

وفي إشارة منظمة الشرطة الجنائية الدولية الأنتربول، فإنه من منطلق أن الجانب المالي لم يعد القاسم المشترك لمعظم الجرائم، لذا يقترح أن يتّحد الأسلوب الأمثل للحد من انتشار آفة المخدرات، في مكافحة هذه المجموعات وذلك من خلال مكافحة تمويلها لهذه الآفة، وما ترتكبه من جرائم غسل الأموال، التي تشمل المحور الرئيسي الذي تحوم حوله وبوجه خاص جميع أنشطتها الإجرامية ، كما أولى

¹¹ حفناوي زاجر، الأبعاد الاجتماعية للأمن العربي الأمن العربي التحديات الراهنة و التطلعات المستقبلية ، (باريس، 1996، ط.1، مركز الدراسات العربي - الأوروبي)، ص.363.

اهتمام كبير بشأن التهديدات الأمنية الجديدة حيث اعتبر الاتجار بالمخدرات تهديدا للسلم و الأمن الدوليين إلى جانب التهديدات و التحديات التي تواجه المجموعة الدولية المتمثلة في النمو السكاني والتنافس على الموارد الطبيعية ، مع العلم أن العولمة شكلت السياق المناسب لنمو الظاهرة الإجرامية بما فيها الأسلحة والاتجار بالمخدرات كما سبق ذكره .

الاتجار بالمخدرات وانعدام الاستقرار:

إن تنامي عمليات الاتجار الدولي بالمخدرات وتهريبها عبر العديد من الخطوط الدولية للتهريب لم يكن لولا وجود توجهات وخطط تساندها هاته الكرتلات الدولية ،فهي تسعى إلى زعزعة الاستقرار على مسار التهريب ،فالتقرير العالمي عن المخدرات لسنة 2010 يتضمن فصلا يتناول ما للاتجار بالمخدرات من تأثير مزعزع للاستقرار في بلدان العبور ويركز بوجه عام على حالة الكوكايين ،وبين التقرير كيف يؤدي نقص التنمية وضعف الحكم إلى اجتذاب الجريمة بينما يعمق انعدام الاستقرار ويشير التقرير أيضا كيف يمكن للثروة والعنف، والقوة المقترنة بالاتجار بالمخدرات، أن تنال من أمن الدول لا بل حتى من سيادتها، وقد أدرج خطر المخدرات على الأمن عدة مرات في العالم الماضي في جدول أعمال مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.¹²

إن مشكلة الإبتجار بالمخدرات وانتشارها أضحت ذات أبعاد سياسية واجتماعية واقتصادية أساسها الأضرار بالإنسان، حيث تخفض إنتاجية الفرد وتجعل منه عالة في مجتمعه، خاصة ذوي النفوس الضعيفة الذي يسقطون في فخ هذه الآفة.

¹² الأمم المتحدة ،نشرة الأمم المتحدة ،(نيويورك ، 2010) 2010/06/22 USIS/NAR/108

وبالعودة إلى عام 2011 عايشَت العديد من البلدان في شمال إفريقيا، تغيرات سياسية واجتماعية، فعلى سبيل المثال شهدت تونس والجمهورية العربية الليبية ومصر انتفاضات سياسية استهدفت إقامة مجتمعات ديمقراطية، وأثناء تلك انتفاضات استغل تجار المخدرات البيئة الأمنية و السياسية الغير مستقرة لزيادة عمليات التهريب و الاتجار بالمخدرات ،كل هذا يضعنا أمام حقيقة أن الاتجار بالمخدرات تهديد متماسك يهدد استقرار وتقدم المجتمعات الأمر الذي أكده مجلس الأمن عندما اقرّ بخطر الاتجار بالمخدرات ،فهو يقوض التنمية والاستقرار والأمن. وفي سياق عقد العديد من الدورات الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة لمعالجة الاتجار بالمخدرات جدد الأمين العام للأمم المتحدة مناشدته للمجتمع الدولي أن يزيد دعمه للمساعي الإقليمية الرامية إلى التصدي للمخاطر التي تهدد السلام والأمن نتيجة الاتجار بالمخدرات والجريمة العابرة للحدود¹³.

تأكيدا لهذا التوجه الذي ارتبط بتنامي تهديد الشبكات الدولية للاتجار بالمخدرات، فقد أقرت الشرطة الدولية الجنائية للإنتربول مشروع عمل دولي أطلق عليها تسمية " *White Flow* "، و قد جاء بناء على معلومات تؤكد أن عمليات تهريب شحنات كبيرة من الكوكايين من أمريكا الجنوبية إلى غرب إفريقيا ، يتم على متن طائرات خاصة وشاحنات بحرية، فقد كشف عن الدور البارز الذي تلعبه مجموعات الإجرام المنظم من خلال حماية خطوط التهريب الدولي وتأثير ذلك على استقرار الدول خصوصا الدول الإفريقية ،و يهدف هذا المشروع "*White Flow* " إلى قطع طرق الإمداد وبين هوية عناصر تلك المنظمات الإجرامية وإحالتهم على القضاء، ناهيك عن عملية *CANS* التي بدأت في جانفي

¹³ الأمم المتحدة ، تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب إفريقيا (2010/06/04) ، الفقرة 74.

2009 تنفذ بين الشرطة والقضاء في أوروبا ونيجيريا، وأعقب ذلك توقيف اثنين من كبار تجار الكوكايين في نيجيريا¹⁴، هذا لا يدع مجالاً للشك بأن الاتجار بالمخدرات أصبح يشكل تهديداً دولياً عابراً للحدود والقارات، يتجاوز قدرات الدولة الوطنية في مواجهتها ففي نفس السياق المتعلق بالمكافحة الدولية للاتجار بالمخدرات، نجد عملية "كوكبر الثالثة" التي كان الغرض منها وقف حركة الاتجار بالمخدرات، انطلاقاً من أمريكا الجنوبية مروراً بإفريقيا، وقد تمت العملية بقيادة منظمة الجمارك العالمية ويساندها الأنتربول ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المنظمة، وتمكنت السلطات أثناء العملية التي امتدت لفترة أسبوعين من اعتقال 50 فرداً ومصادرة أكثر من 500 كغ من المخدرات التي شملت الكوكايين والهروين والحشاش والاكستازي والميثامفيتامين فضلاً على مسدسات وأدوية مقلدة وسلع ممنوع تصديرها مثل العاج وأعمال فنية ذات بعد ثقافي¹⁵.

إن عملية بهذا الحجم التي شارك فيها 19 بلداً من غرب ووسط إفريقيا و البرازيل تدل على أن ظاهرة الاتجار بالمخدرات تخطى بإجماع دولي، يظهر من خلال الاستجابة الواسعة لهذا العمليات مقارنة مع تملل دولي في بعض من القضايا التي عرفت لعطاء إعلامياً مثل الإرهاب الدولي وقضايا البيئة¹⁶.

و بالعودة إلى كلمة المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المنظمة السيد أنطونيو ماريا كوستا، لدى افتتاح الاجتماع رفيع المستوى للجنة المخدرات في دورتها الثانية

¹⁴ الشرطة الجنائية الدولية، التقرير السنوي الشرطة الجنائية الدولية الأنتربول لسنة 2009 (ليون، 2009)، ص. 40.

¹⁵ تقرير الشرطة الجنائية الدولية 2009، المرجع نفسه، ص. 21.

¹⁶ المرجع نفسه.

والخمسون حيث أكد على أن هناك مؤشرا إيجابيا وملموسا في ميدان مكافحة المخدرات ولكن إذا نظرنا إلى الصورة الأكبر أي أثر المخدرات على الأمن والتنمية يكون التقييم معقدا غير حميد¹⁷

وفي سياق كلمته أكد السيد ماريا كوستا على أن هناك علاقة بين عمليات الاتجار بالمخدرات والجماعات المسلحة من خلال ارتكاز زراعة المحاصيل غير المشروعة للمخدرات في المناطق التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة التي تحمي تجارة المخدرات بل تشجعها¹⁸ وفي سياق طرحه يرى السيد ماريا كوستا أن عملية الحد من زراعة المخدرات، هو إعادة إرساء السيطرة الحكومية على الأرض، من أجل تحقيق الأمن مع تعزيز التنمية بغية القضاء على الفقر وليس فقط القضاء على المخدرات، ففي المثلث الذهبي كان الانخفاض الكبير في زراعة الأفيون خلال العقد الماضي من 190.000 هكتار إلى 30.000 هكتار، يستند في الواقع إلى عامتين هما: الاستقرار والنمو¹⁹.

لعل ما يزيد من مخاطر الاتجار بالمخدرات على العالم وإفريقيا بالخصوص هو أن نسبة 55٪ من سكان إفريقيا هم دون سن الثامنة عشر وهؤلاء الشباب هم أمن المستقبل، كما يعدون الفئة الأشد تضررا من البطالة والفقر، إن تكلفة بطالة الشباب على التنمية الاقتصادية والاجتماعية عالية للغاية فهذه البطالة تديم دورة الفقر بين الأجيال وترتبط بالمستويات العالية للجريمة المنظمة، والعنف والأزمات

¹⁷ الشرطة الجنائية الدولية، التقرير السنوي لعام 2011 (ليون: 2011)، ص.26.

¹⁸ الأمم المتحدة، الإعلان السياسي والمبادئ التوجيهية لخفض الطلب على المخدرات والتدابير اللازمة لتعزيز التعاون الدولي على مواجهة

مشكلة المخدرات العالمية، (نيويورك، 2005)، ص.01.

¹⁹ المرجع نفسه، ص.01.

وإدمان المخدرات، وازدياد التعصب الديني، هذا لا يدع مجالاً للشك حول ما يشكله الاتجار بالمخدرات من تهديد عابراً للحدود والقارات يتجاوز قدرات الدول.

وتعد التوصيات المقدمة من قبل الأمين العام للأمم المتحدة بشأن عمالة الشباب فائقة الأهمية²⁰ دليل بالغ الأهمية و هذا في سياق التأكيد على اعتبار الاتجار بالمخدرات يشكل أحد أهم تحديات الاستقرار في إفريقيا ،بالخصوص على فئة الشباب و الأطفال

و كدليل اخر على بداية ادراك خطورة هذا التهديد نجد أن الاتحاد الأوروبي إعتبر أن عصابات التهريب والجريمة المنظمة ، تشكل خطراً على أسس الاقتصاديات الأوروبية و المجتمعات الأوروبية وسلامة مواطنيها، لا سيما المخابر غير القانونية للعقاقير المخدرة "الامفيتامينات التي توجد في دول مثل البلطيق وألمانيا وبولونيا وهولندا المملكة المتحدة"²¹ .

لعل ما يبرز مدى الأهمية التي بات يشكلها الاتجار بالمخدرات ،على أجندات السلوك الخارجي للدول ،هوانه بات يشكل موضوع للتعاون و مثال ذلك علاقات الولايات المتحدة الأمريكية وكولومبيا من خلال "الإقرار بخطة كولومبيا" مارس 2001 والتي تتضمن دعم سياسي وعسكري واقتصادي من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، للحكومة الكولومبية وهذا لمعالجة مشكلة إنتاج المخدرات غير المشروعة ،في هذا البلد حيث يتم إنتاج معظم المخدرات في المناطق التي تسيطر عليها

²⁰ الاتحاد الإفريقي . وثيقة الاجتماع الإقليمي الإفريقي العاشر العمل اللائق من أجل إفريقيا . (أديس بابا ديسمبر 2003) ، ص. 03 .

²¹ Hugo Brady, *the EU and the Fight against Organized Crime* (London, Center for European Reform, April 2007), p.01.

المليشيات المناهضة للحكومة الكولومبية ،هذا مع العلم فإن 80% من الكوكايين الذي يستهلك في شوارع أمريكا مصدره هذا البلد الأنديزي²².

من خلال ما سبق ،يتأكد لنا أن الاتجار بالمخدرات أضحى تهديدا عالميا وكونيا للمجتمعات النامية، والمجتمعات المتقدمة ،على حد سواء ففي تقدير مكتب الأمم المتحدة فإن مانسته 200 مليون شخص في العالم يستهلكون المخدرات، كما أن تفشي الإتيار بالمخدرات يؤدي إلى تنامي العديد من المشاكل كالفساد في صفوف الشرطة ،وكذلك بين المسؤولين الحكوميين المكلفين بإنفاذ القوانين ،ويزعزع ثقة الجمهور في المؤسسات الحكومية ،كما أنه على الصعيد الإقليمي فإن إنتاج المخدرات في أمريكا اللاتينية، مثلا بإمكانه أن يزعزع استقرار الحكومات الشرعية ويخلق "بؤر مخدرات" في الأرض خارجة عن سيطرة الحكومة المركزية.²³

إن الاتجار بالمخدرات أضحى اليوم ضمن أولويات الدول، ضمن التعاون فيما بينها ناهيك عن مجموعات التعاون الإقليمي ، ففي سنة 2005 تبنت منظمة شنغهاي خطة لتعزيز التعاون الوثيق، في مجالات معينة حيث اعتبرت أن عمليات الاتجار بالمخدرات أضحت تهدد السلام والأمن²⁴ وهذا يظهر مدى تأثير الاتجار بالمخدرات على مواضيع التعاون الدولي و الإقليمي ،من خلال سياق التعاطي الجديد معها ، كما نجد أن منظمة معاهدة الأمن الجماعي وقعت اتفاق لسير التعاون بشأن مجموعة من

²² Farser Cameron ,*US Foreign Policy After the Cold War global Hegemony or Reluctant Sheriff* (New York :Routldage,2nd edi ,2005),p.35.

²³ Abdenour Benantar , *Nato's Contribution to Confidence- and Security Building in the Maghreb* (Rome , Nato defense College,Junry 2011),p.23.

²⁴ Evan S. Medeiros, *China's International Behavior* (Pittsburgh, Published 2009 by the RAND Corporation, 2009), p.140.

المسائل الأمنية كان على رأسها الاتجار بالمخدرات في منطقة آسيا ناهيك أن هذه الاتفاقية شهدت شد وجذب بين روسيا والصين كل هذا يصب في خانة تؤكد على أن الاتجار بالمخدرات أضحي تهديد عالميا للأمن الإنساني بكل مركباته.

الخاتمة:

من كل ما سبق نلاحظ أن الأمم المتحدة وجدت نفسها في خضم تغير في مفهوم الأمن، ففي الوقت الذي كانت الصراعات ما بين الدول هي التي تشكل التهديدات للنظام الدول ظهر نمط جديد يتعلق بالتهديدات ما دون الدول وغالبا ما يرتبط بالاتجار بالأسلحة وشبكات الاتجار بالمخدرات هاته الأنماط تشكل تهديدات كبيرة للاستقرار الإقليمي والدولي وحتى العالمي بالإضافة إلى تلك المخاطر الأمنية الناجمة على أداء ما يسمى الدول الفاشلة في العالم والتي تواجه جملة من التهديدات المتشابهة²⁵.

إن ظهور جملة الأنماط الجديدة للتهديد وعلى رأسها الاتجار بالمخدرات، ارتبط بعملية توسيع، وبشكل مباشر لتصور مفهوم الأمن، حيث شهد مفهوم الأمن في تطوره مرحلتين فاصلتين الأولى تدعى التفصيلية وتميزت باختزاله في الدولة كموضوع مرجعي، وفي البعد العسكري على مستوى التحليل، والثانية تدعى التوسعية وتميزت بتوسيع المفهوم عموديا نحو الجماعات والأفراد وأفقيا نحو القطاعات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئة²⁶.

²⁵ Paul D. Williams, *Security Studies : An International* (New York :Routldage, ,2008), p.338.

²⁶ Paul D. Williams, *Loc. Cit.*